

Document: EB 2018/123/R.2
Agenda: 3(a)
Date: 12 April 2018
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الدورة المائة للجنة التقييم

مذكرة إلى السادة أعضاء المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Alessandra Zusi Bergés

كبييرة موظفي وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2092
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

Oscar A. Garcia

مدير
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: +39 06 5459 2274
البريد الإلكتروني: a.garcia@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثالثة والعشرون بعد المائة

روما، 16-17 أبريل/نيسان 2018

للعلم

محاضر الدورة المائة للجنة التقييم

1- تتعكس المداولات التي أجرتها لجنة التقييم في دورتها المائة بتاريخ 23 مارس/آذار 2018 في المحاضر المعروضة في هذه الوثيقة.

2- وقد وافقت لجنة التقييم على هذه المحاضر، وسيتم تداولها مع المجلس التنفيذي واستخدامها أساساً للتقرير الشفهي الذي سيدلي به رئيسها أمام المجلس.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

3- رحّب رئيس اللجنة، السيد Rishikesh Singh (الهند)، بالمشاركين في هذه الدورة المائة التي تتزامن مع الذكرى الثلاثين لإنشاء لجنة التقييم. وأشار إلى أن الدورة الحالية ستكون آخر دورة للجنة بتركيبها الحالية برئاسة الهند. وشكر جميع أعضاء اللجنة على التزامهم ومساهماتهم على مدى السنوات الثلاث السابقة.

4- حضر الدورة أعضاء اللجنة من فرنسا، وغانا، والهند، وإندونيسيا، واليابان، والمكسيك، وهولندا، ونيجيريا. ونقل رئيس اللجنة اعتذاراً من ممثل سويسرا الذي لم يتمكن من المشاركة ولكنه أرسل تعليقاته على بعض بنود جدول أعمالها. وحضر ممثل الجمهورية الدومينيكية الدورة بصفته مراقباً. كذلك حضر هذه الدورة مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق، ونائب مدير المكتب؛ ونائب الرئيس المساعد المؤقت لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة، ورئيس وحدة برمجة العمليات وفعاليتها من دائرة إدارة البرامج؛ والقائم بأعمال شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية؛ وموظف البرامج في الشعبة؛ ومدير شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا؛ ومدير لبرنامج قطري من الشعبة؛ ومستشار الحافظة الرئيسي من شعبة آسيا والمحيط الهادي، ومدير لبرنامج قطري فيها؛ والقائم بأعمال مكتب سكرتير الصندوق إلى جانب عدد من موظفي الصندوق الآخرين.

5- وتشاطر السيد Hok Kimthoun، مدير البرامج في برنامج الخدمات الزراعية للابتكار في الأمانة العامة للصمود والإرشاد في وزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في جمهورية كمبوديا، وجهات نظر حكومته بشأن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لكمبوديا من خلال رابط بطريقة الفيديو. كذلك فقد تشاطر السيد Nodar Kereselidze، نائب الوزير الأول لوزارة الزراعة وحماية البيئة في جورجيا، المشارك في هذه الدورة بصفته مراقباً، وجهات نظر حكومته بشأن تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية لجورجيا.

6- الاحتفال بالدورة المائة والذكرى الثلاثين لإنشاء لجنة التقييم في الصندوق. لفت مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أن عام 2018 يصادف مرور الذكرى الثلاثين لإنشاء لجنة التقييم التي عقدت أول دوراتها عام 1988. وسلّط الضوء على الدور الذي تلعبه هذه اللجنة في تقدير الجودة الإجمالية لمشروعات الصندوق، وضمان أن تسهم التقييمات في التعلم المؤسسي وتعزيز المساءلة، بما يتماشى مع الطبيعة المتطورة للتقييم في الصندوق وزيادة التركيز على كل من مظاهر التقييم المستقل والذاتي فيه. وتلعب لجنة التقييم دور الهيئة الاستشارية للمجلس التنفيذي في تقدير جودة وأثر العمليات التي يدعمها الصندوق وضمان أن يتمتع الصندوق بوظيفة تقييم كفاءة وفعالة للتوجه نحو الأداء المحسن والنمو. وستستمر اللجنة في ممارسة هذا الدور ودعم الصندوق في مواجهة التحديات المتعلقة بتنفيذ خطة عام 2030 للتنمية المستدامة.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

7- تم تبني جدول الأعمال الذي يتألف من البنود التالية: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لمملكة كمبوديا؛ (4) تقييم أداء برنامج الوساطة المالية الريفية في مملكة ليسوتو؛ (5) الدور الاستراتيجي للجنة التقييم؛ (6) تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجورجيا؛ (7) تقييم تجميحي عن إرساء الشراكات لأغراض تعزيز الكفاءة الإنمائية؛ (8) مسودة ورقة النهج الخاصة بالتقييم المؤسسي لمساهمة الصندوق في تنمية سلاسل القيمة المناصرة للفقراء؛ (9) مسائل أخرى: معلومات خاصة بالمؤتمر الدولي عن "حالات انعدام المساواة الريفية: تقييم النهج الرامية إلى التغلب على التفاوتات".

8- اعتمدت اللجنة جدول الأعمال الوارد في الوثيقة EC 2018/100/W.P.1 (سيعاد إصدار الوثيقة لاحقاً لتغدو EC 2018/100/W.P.1/Rev. 1).

البند 3 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لمملكة كمبوديا

9- استعرضت اللجنة تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية لمملكة كمبوديا (EC 2018/100/W.P.2/Add.1)، بما فيها الاتفاق عند نقطة الإنجاز الذي يعكس وجهات نظر الحكومة بشأن هذا التقييم. وقد ركز التقييم على الفترة 2017-2017، ويعتبر التقييم الأول من نوعه الذي يجري في كمبوديا منذ أن بدأ الصندوق عملياته فيها عام 1996.

10- رحبت اللجنة بنتائج التقييم التي أظهرت أن الصندوق قد أسهم بصورة كبيرة في مظاهر التحول الريفي من خلال دعم عمليات الحكومة الرامية إلى اللامركزية والابتعاد عن التمركز؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والإنتاجية الزراعية والتنويع الزراعي؛ وبناء القدرات؛ وأخيراً روابط السوق الأقوى.

11- وأثنت اللجنة على مكتب التقييم المستقل في الصندوق للأسلوب التشاركي الشفاف الذي اتبعه في هذا التقييم، ورحبت بالنتائج والتوصيات. كما أحاطت علماً بموافقة إدارة الصندوق على أخذها التوصيات بعين الحسبان عند تحديث وتمديد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلاد. وأحاطت اللجنة أيضاً علماً بتقدير الحكومة للصندوق كشريك قيم مستجيب لاحتياجات البلاد، ورحبت بموافقه على النتائج والتوصيات. وسلط أحد الأعضاء الضوء على جهود الصندوق لمواعاة تدخلاته، مثل التدريب وبناء القدرات، مع احتياجات السكان الأصليين والأقليات الإثنية، والحاجة لتزويد الشباب بالدعم الملائم.

12- أما التحديات الرئيسية التي حددها التقييم فتمثلت في التأخيرات المعتبرة في مواعاة استراتيجية الصندوق وتصميم مشروعاته لتعكس التغييرات الكبيرة في البلاد والسياق الريفي فيها، واستدامة النتائج.

13- وتساءل الأعضاء عن سبب بقاء تصميم البرامج ثابتاً في مثل هذا السياق المتغير، وطالبوا إدارة الصندوق بوضع خطة لما يجري عمله لضمان أن تتسم مشروعات الصندوق بالمرونة للاستجابة للتغيرات السريعة. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن العديد من هذه القضايا يتم التطرق لها حالياً من خلال الإصلاحات والمناقشات الجارية في سياق التجديد الحادي عشر للموارد بشأن إطار الانتقال، وأن هنالك نهج برامجي جديد يحدد الاستجابات الأكثر مرونة للسياقات والظروف القطرية المتغيرة. وعلى مستوى المشروعات، كانت النظم المعززة للرصد والتقييم وبناء القدرة على تكييف التدخلات استناداً إلى بيانات الرصد والتقييم من

الخطوات الأخرى الرئيسية أيضا التي يتم اتخاذها لضمان الصلة وتحقيق النتائج. ومن شأن سياسة إعادة الهيكلة المخطط لها أن تعزز من القدرة على تكييف العمليات للسياقات المتغيرة.

14- فيما يتعلق بتقدير مستوى الإنجاز، أوضح مكتب التقييم المستقل بأن تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية يوفر تصنيفات حسب المعايير المختلفة للتقييم، مدعومة بتقدير لأداء وأثر عمليات الصندوق. ويشأن استدامة الفوائد، سلط التقييم الضوء على الحاجة لزيادة القدرة الوطنية في مجال الخدمات الإرشادية، مع تركيز على المهارات الجديدة التي تستجيب للتحويل من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية. وقد دعم الصندوق أيضا تشكيل رابطات المزارعين المستندة إلى سلاسل القيمة وغيرها من الجمعيات التي تستند على الروابط مع السوق ومنظمات المزارعين الأكبر، وذلك لضمان الاستدامة.

15- وأشار الأعضاء إلى أهمية تعزيز قدرة الحكومة على العمل بصورة وثيقة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني للاستفادة من خبراتها ومعارفها في التعامل مع المجتمعات الريفية. وأشارت إدارة الصندوق إلى تركيز آخر مشروع في كمبوديا على الخدمات الإرشادية المتعددة في شراكة مع القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والحكومة، وعلى تعزيز الإطار السياساتي لتوفير خدمات الإرشاد. وفي سياق التزامات التجديد الحادي عشر للموارد، يتم تعزيز الأنشطة غير الإقراضية مثل بناء الشراكات والانخراط السياساتي من خلال بناء قدرات موظفي البرامج القطريين وجهود اللامركزية. كذلك من شأن سياسة إشراك المواطنين المقترحة، والتي هي حاليا قيد الإعداد، أن تضمن إشراك المواطنين الأفراد من خلال منظمات المجتمع المدني، كمستفيدين من المشروعات.

16- واستجابة للشواغل بشأن مساهمة الصندوق في الأمن الغذائي والتغذية، أكدت إدارة الصندوق للجنة التزامها بهذا الصدد وإدراجها لهذا المظهر في تحديث وتمديد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. ويعمل الصندوق مع المركز الدولي للأسماك لإدماج الأسماك الصغيرة ضمن نظم مزارع الأرز. وأكد مكتب التقييم المستقل مجددا على أنه، ومن خلال استراتيجية التنوع الزراعي، يتطرق الصندوق بالفعل لقضية الأمن الغذائي والتغذوي.

17- واستجابة لتعليقات عن الشراكات والتعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، أكد مكتب التقييم المستقل مجددا على أن التقييم قد سلط الضوء على كيفية الاستفادة من هذه الشراكات، وأن التوصية بتعزيز الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة تنطوي على إشراك القطاع الخاص وغيره من الشركاء. وفيما يتعلق بالدروس المستفادة من التقييمات، أكدت إدارة الصندوق على أن السياسات والنهج الجديدة في الصندوق تستنير إلى حد كبير بتقييمات مكتب التقييم المستقل.

18- وأشار أحد الأعضاء إلى التحديات التي يواجهها الصندوق في البلاد، مثل ضعف القدرات الحكومية، ومحدودية الحضور القطري للصندوق ومحدودية التعاون مع القطاع الخاص. وأجابت الإدارة بأنه من خلال المحادثات مع الحكومة حصل تقدم نحو تبسيط الإجراءات الزراعية من خلال وضعها تحت وزارة واحدة عوضا عن تجزئة المهام عبر وزارات عدة. وفيما يتعلق بعملية اللامركزية الجارية، جرى تعزيز المركز الإقليمي في هانوي من خلال تحويل المزيد من الموارد من الصندوق إلى شبه الإقليم، وتعزيز تركيز البرنامج القطري في كمبوديا على إرساء الشراكات وغيرها من القضايا غير الإقراضية.

19- وأشار أحد الأعضاء إلى أن دعم إضفاء الطابع التجاري على الزراعة يجب ألا يكون على حساب الجهود الرامية إلى "عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب"، وأن الحكومة يجب أن تأخذ زمام المبادرة في تحري الخيارات لدعم الخدمات النازمة في قطاع الزراعة وسلامة الأغذية لضمان المواءمة مع السياسات ذات الصلة.

البند 4 من جدول الأعمال: تقييم أداء برنامج الوساطة المالية الريفية لمملكة ليسوتو

20- استعرضت اللجنة تقييم أداء برنامج الوساطة المالية الريفية في مملكة ليسوتو (EC 2018/100/W.P.3/Rev.1)، وشكرت مكتب التقييم المستقل على الاستنتاجات والتوصيات الواضحة.

21- وأحاط أعضاء اللجنة علماً بالتصنيف غير المرضي إلى حد ما للبرنامج، مما يمكن عزوه أساساً إلى تصميمه المبالغ في الطموح، وتدوير الموظفين العالي في وحدة إدارة البرنامج، والتغييرات التي طرأت على منصب مدير البرنامج القطري، وغيرها من التحديات التي أعاقت تحقيق أهداف المشروع العديدة. وعلى الرغم من هذه الإخفاقات، إلا أن اللجنة لاحظت علماً بأن البرنامج كان متوائماً بصورة قوية مع الأهداف الإجمالية لاستراتيجيات الحكومة للحد من الفقر، وقد استهدف الأشد فقراً وأثمر عن نتائج إيجابية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واستدامة النتائج.

22- وفي الوقت الذي تم الترحيب فيه باستجابة الصندوق لهذا التقييم، أكدت اللجنة على أنه، وبالإضافة إلى الموافقة على توصيات التقييم، هنالك حاجة لتغيير جذري في تصميم البرامج والنهج الأخرى لضمان أن تحقق المشروعات المستقبلية نتائج أفضل. وطلب أعضاء اللجنة من إدارة الصندوق إعلام اللجنة بالخطوات المتخذة للتطرق للقضايا التي أثارها تقييم أداء البرنامج هذا، مثل المبالغة في الاعتماد على الوكالات الحكومية للتنفيذ، الأمر الذي أثبت عدم فعاليته، والافتراضات غير المثبتة، وقضايا الكفاءة. واقترحت إدارة الصندوق عقد ندوة داخلية مع مكتب التقييم المستقل لمناقشة ماهية الإجراءات التي يمكن اتخاذها في ليسوتو للتطرق لاستنتاجات وتوصيات تقييم هذا البرنامج، وبالتالي عرض خطة على اللجنة.

23- ورحب أعضاء اللجنة بتحويل المصرف البريدي في ليسوتو إلى وكالة وساطة مالية تتسم بالاعتماد الذاتي، نجحت في انتشار الائتمانات والمدخرات الريفية، والإنشاء الناجح لمؤسسات مالية تستند إلى العضوية بمشاركة منظمين غير حكوميين دوليين. إلا أنهم، عبّروا عن شواغلهم بشأن البيانات التي تمكن من تقييم الأثر على الفقر الريفي والأمن الغذائي. وأوضح مكتب التقييم المستقل بأن المنهجية المستخدمة في تقييمات أداء البرامج القطرية لا تتضمن تحليلاً معمقاً للأثر. وفي حين أن تقييم البرنامج القطري يتضمن مقطعاً ومعاييراً للأثر على الفقر الريفي (مع أبعاده الأربعة المتمثلة في السياسات والمؤسسات؛ وتمكين رأس المال البشري والاجتماعي؛ وأصول الأسر ودخولها؛ والأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية)، إلا أنها تستند على بيانات ثانوية. وبالنسبة لتقييمات أداء المشروعات والبرامج، تعيق معوقات الموارد جمع البيانات الأولية الخاصة بتقييم الأثر. وطلب الأعضاء أن يشير المكتب مستقبلاً لما ستنم تغطيته في منتجات التقييم المخصصة لإيضاح سبب غياب بعض بيانات أو عدم استخدامها. وأعرب أحد الأعضاء عن أهمية توفير الأثر المبدئي أو التقريبي للمشروعات على الفقر الريفي بالاعتماد على البيانات المتاحة. واستجابة لذلك، أشارت إدارة الصندوق إلى الالتزام بعرض توليفة موجزة عن تقييمات الأثر خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق في أبريل/نيسان 2019، كما ينص عليه إطار العالمية الإنمائية. ووافقت إدارة الصندوق على

تداول النهج المحدد لتقدير الأثر لفترة التجديد العاشر للموارد مع لجنة التقييم باعتباره فرصة لإبقاء اللجنة على علم بقضايا جمع البيانات وتقييم الأثر.

24- وتساءل أحد الأعضاء عن سبب عدم توزيع عبء العمل بصورة متساوية على الرغم من النتائج الإيجابية للبرنامج في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أنه وعند تقدير هذا البعد، أخذت ثلاثة مظاهر بعين الاعتبار، وهي الوصول إلى الموارد؛ وتمكين النساء؛ وتوزيع عبء العمل بصورة متساوية. وفي هذه الحالة، تحققت نتائج إيجابية في مظهرين اثنين لا في المظهر الثالث. وفي معظم الحالات، يهاجر الرجال بحثًا عن العمل في جنوب أفريقيا تاركين النساء لإعالة أسرهم.

25- وركز الأعضاء على أهمية التصميم الواقعي ذي الصلة للمشروع، وجودته وتنفيذه في الوقت المناسب، والشراكات الفعالة لأغراض تعزيز إيصال المشروعات، وبناء القدرات لضمان وجود وحدات تنفيذ قوية.

البند 5 من جدول الأعمال: الدور الاستراتيجي للجنة التقييم

26- عرض القائم بأعمال مكتب سكرتير الصندوق نتائج دراسة مقارنة معيارية أجريت كإجراء من الإجراءات المتصورة في مصفوفة القضايا والإجراءات الرامية إلى تعزيز تسيير الصندوق والناجمة عن المعتكف الثالث للمجلس التنفيذي. وستوفر الدراسة للجنة أساسًا للاستمرار في مناقشاتها بشأن تعزيز دورها الاستراتيجي في دعم المجلس التنفيذي.

27- وتغطي هذه الدراسة تسع منظمات يمكن المقارنة معها، وهي تتضمن الوكالتين الأخرتين في روما، ومؤسسات مالية دولية. وتظهر النتائج ما يلي: تداول سجلات اللجنة مع أعضائها لإدلاء تعليقاتهم عليها، وتبقي بعض اللجان على جدول مخصص لمتابعة الإجراءات لتتبع القضايا ومناقشتها في الاجتماعات المستقبلية، وبعضها يضع حدودًا قصوى على الوقت الممنوح لتدخلات الأعضاء. وفي بعض الحالات، يوفر رئيس اللجنة المعني موجزًا شفهيًا في نهاية مناقشة كل بند على جدول الأعمال لضمان الوصول إلى اتفاق في الآراء والأخذ علما بوجهات النظر المختلفة.

28- ورحبت اللجنة بالإجماع بممارسة رئيس اللجنة القاضية بتلخيص القضايا الأساسية للناجمة عن كل بند من بنود جدول الأعمال. إلا أنها شعرت بأن وضع حدود قصوى على الوقت الممنوح للتدخلات في الصندوق من شأنه أن يقوض من الطبيعة الغنية لمناقشات اللجنة. وأحاط الأعضاء علما بإمكانية الاستفادة من الدروس المستفادة خلال فترة شغلهم لمقاعدهم وتوثيقها كنقطة مرجعية للمضي قدما، ولكنهم علقوا بالقول أن هذا الإجراء يجب أن لا يعدو مجرد تقرير بيروقراطي آخر.

29- وأكدت اللجنة أيضا على الحاجة لأن تكون أكثر انتقائية لما تعرضه على المجلس للنظر فيه.

30- وستتم مناقشة البند القاضى بتعزيز الدور الاستراتيجي للهيئات الفرعية بمناقشة أكبر خلال المعتكف الرابع لمجلس المحافظين، حيث ستتشاطر اللجنة وجهات نظرها. كذلك، ستعرض لجنة مراجعة الحسابات أيضا ورقة موقف، وسوف يعد مكتب سكرتير الصندوق ورقة نقاش تستند إلى نتائج دراسة المقارنة المعيارية. ويعد المعتكف، ستعد وثيقة لعرضها على المجلس التنفيذي في دورته في سبتمبر/أيلول.

البند 6 من جدول الأعمال: تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية لجورجيا

- 31- استعرضت لجنة التقييم أول تقييم للبرنامج القطري والاستراتيجية القطرية لجورجيا (EC 2018/100/W.P.4). ويغطي هذا التقييم الفترة من عام 1991 إلى يومنا هذا. وشكر أعضاء اللجنة مكتب التقييم المستقل على هذا التقييم الصريح، ورحبوا بنتائجه وتوصياته.
- 32- وأظهرت النتائج بأن الصندوق قد دعم الابتكارات المؤسسية الهامة، وبناء القدرات المؤسسية للتمويل الصغرى في قطاع الزراعة، وتسجيل الأراضي والأمن الغذائي؛ والتصدي للحوازر التي تعيق التنمية الزراعية بما يتماشى مع سياسات الحكومة واستراتيجياتها. إلا أنه، ونظرا لطول انخراط الصندوق في البلاد وحجم الاستثمارات، فإن الأثر على الفقر الريفي كان أقل مما هو متوقع. ويعود ذلك إلى حد كبير للتحديات التي واجهتها الحافظة مثل عدم كفاية استهداف الأشخاص المعرضين لخطر الوقوع في الفقر والإقصاء في المناطق الريفية، وبخاصة النساء والشباب؛ والافتقار إلى استراتيجية لتحسين الوصول إلى المزارعين الأشد فقرا؛ والافتقار إلى الروابط بين الاستثمارات في البنى التحتية والتدخلات المطلوبة لتحريك من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية، ومحدودية الحضور القطري.
- 33- وأشار ممثل الحكومة الجورجية إلى أنه، وقبل عام 2013، لم يكن بإمكان الصندوق تبني نهج فعال للقطاع الزراعي بسبب الأولوية المنخفضة التي أولتها الحكومة للتنمية الزراعية والافتقار إلى الاستراتيجيات التي يمكن للصندوق أن يعمل معها. وتمتلك جورجيا حاليا أهدافا وجدول أعمال واضح للتنمية الزراعية والريفية في سياق انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، مما يؤدي مع غيره من توصيات تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية إلى تعزيز برنامج الفرص الاستراتيجية الجديد في البلاد. وتعترف جورجيا بأهمية تعزيز المؤسسات العامة وهي منفتحة على العمل مع الصندوق بهذا الصدد وبصدد المظاهر الأخرى للحافظة.
- 34- رحبت اللجنة باستجابة إدارة الصندوق على هذا التقييم وعلى خططها الرامية إلى التطرق للتحديات التي سلط الضوء عليها، مثل تعزيز الحضور القطري من خلال مركز إقليمي معزز، وإعداد برنامج جديد للفرص الاستراتيجية القطرية يستند إلى الدروس المستفادة، ويركز على تنمية المشروعات، والزراعة التجارية، وروابط السوق، والوصول إلى التمويل، والشباب الريفي.
- 35- أثار الأعضاء موضوع التأخيرات في التأقلم مع السياق القطري المتغير وحقيقة الإبقاء على استراتيجية غير كفؤة لهذا البلد لفترة طويلة من الزمن دون تغيير. وأشارت إدارة الصندوق إلى أنه، وفي سياق إصلاحات عملية التميز التشغيلي لإحراز النتائج وإطار الانتقال، سيتم إيلاء الاهتمام لضمان أن تكون النهج والمشروعات متممة بالمرونة الكافية للاستجابة بسرعة للتغيرات. وتستعرض إدارة الصندوق بالفعل استراتيجية الاستهداف لضمان أن يتم استهداف السكان الفقراء بصورة كافية في إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد والمشروعات المخطط لها.
- 36- وفيما يتعلق بالمشاركة في التمويل المشترك، أشارت إدارة الصندوق إلى أن حكومة جورجيا قررت من هم الشركاء الذين سيشاركون في تمويل برامجها. وأن الإدارة من جهتها، ستستمر في السعي لشراكات مع وكالات إنمائية أخرى ومع القطاع الخاص في البلاد لإحراز نتائج أفضل. وفي المبادرات الجديدة على

شاكلة مشروع قطاع الثروة الحيوانية، سيعمل الصندوق بشراكة مع المنظمات غير الحكومية لبناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية.

37- واستجابة لتساؤل عن الافتراضات المتخذة من المقارنة بين العمليات التي يقودها الصندوق والعمليات التي يشارك الصندوق في تمويلها، سلط مكتب التقييم المستقل الضوء على أن المقارنة تستند إلى التقييم الفعلي لأداء المشروع كما ينعكس في تصنيفات مكتب التقييم المستقل الواردة في التقرير.

38- وأشارت اللجنة أيضا إلى أن تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية قد عرض بدون الاتفاق عند نقطة الإنجاز الذي يتضمن آراء الحكومة بشأن نتائج التقييم وتوصياته. وأشار مكتب التقييم إلى أنه، وبناءً على سياسات التقييم في الصندوق، بحيث يوقع الاتفاق عند نقطة الإنجاز بعد ثلاثة أشهر من عقد حلقة عمل مع أصحاب المصلحة.

البند 7 من جدول الأعمال: تقرير التقييم الموجز عن بناء الشراكات لأغراض تعزيز الفعالية الإنمائية

39- استعرضت اللجنة تقرير التقييم الموجز عن إرساء الشراكات لأغراض تعزيز الفعالية الإنمائية (EC 2018/100/W.P.5)، واستجابة لإدارة الصندوق عليها الواردة في ضميمة بهذه الوثيقة، ورحبت بهذه الوثيقة التي تأتي في الوقت المناسب كي يستتير بها جدول أعمال الشراكات في الصندوق.

40- يغطي هذا التقرير الفترة 2006-2016، ويركز على الخبرات على المستوى القطري والنتائج ذات الصلة بنطاق وتواتر وفعالية الأنماط المختلفة من الشراكات. وخرج هذا التقرير بنتيجة مفادها أن استراتيجية الشراكات الحالية لم تقترح أدوات وطرائق مخصصة لإرساء الشراكات على المستوى القطري على الرغم من أهميتها. كذلك، ومع أن الشراكات قد ازدادت نتيجة لتعزيز الحضور القطري، إلا أنها تنحو لأن تفقر إلى الوضوح والتركيز على النتائج. وقد كان تركيز الصندوق على الشراكات مع المجتمع المدني، ومنظمات المزارعين والشعوب الأصلية مما نجم عنه تقاسم للمعارف، والتعلم والتأثير السياساتي.

41- ورحبت اللجنة بموافقة إدارة الصندوق على نتائج هذا التقرير وعلى حقيقة أنها بالفعل تتخذ الإجراءات الرامية إلى التصدي للتوصيات الناجمة عنها. وخلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سوف تعد إدارة الصندوق وتنفذ إطارا للتخطيط للشراكات على المستوى القطري ورصدها؛ وتبسيط تنفيذ أدوات الشراكات لضمان النتائج؛ وتعزيز المساءلة ورصد نتائج الشراكات ومخرجاتها.

42- وتفاعاً أعضاء اللجنة ببعض النتائج التي تمخض عنها التقرير، مثل وجهة النظر القائلة بأنه، وبسبب تركيزها على التنسيق والتعاون، فإن الشراكات في البلدان منخفضة الدخل كانت أحسن أداءً من تلك التي تم إرساؤها في البلدان متوسطة الدخل التي تركز على المعرفة والتعليم. والنتيجة القائلة بأن التعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها لم يؤدي إلى نتائج ملموسة على مستوى المشروعات، على الرغم من الجهود المبذولة على المستوى المؤسسي مما يشير إلى الحاجة إلى تعزيز الانتباه الذي يتم إيلاؤه للمستوى القطري ومستوى المشروعات. كذلك أكدت إدارة الصندوق أيضاً على الحاجة للمزيد من التوثيق لأنشطة التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها ونتائج هذه الأنشطة على كل المستويات، وقالت بأن الخطط جارية لضمان نهج منتظم ومبسط لمقاربة هذه الشراكات.

43- وأوصى التقرير بالتعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية، ولكنه أيضا سلط الضوء على المخاطر التي ينطوي عليها مثل هذا التعاون. وأحاط أعضاء اللجنة علما بأن التقرير لم ينظر في هيكلية إدارة المخاطر في الصندوق لأن هذا التطور حديث في المنظمة.

44- وأما فيما يتعلق بتعزيز الرصد والمتابعة، فقد طلب أعضاء اللجنة إيضاحا عن الإطار الزمني لتشذيب المؤشرات والمعايير الرامية إلى زيادة التركيز على نتائج الشراكات، وعن كيفية إشراك المجلس التنفيذي في هذه العملية. وأجابت إدارة الصندوق قائلة بأن الشراكات الآن تدرج في الأطر المنطقية ويتم قياس أدائها من خلال مسوحات الزبائن. وأكدت إدارة الصندوق مجددا على أنها، وكما أشير إليه في مصفوفة التزامات التجديد الحادي عشر للموارد، تحدث مسوحات الزبائن بحيث تغدو جاهزة بحلول عام 2019. كذلك يتضمن إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الحادي عشر للموارد مؤشرا جديدا عن أداء الصندوق كشريك، وسيتم تقدير هذا الأمر بصورة منتظمة من خلال استعراضات إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

45- وشجّع أعضاء اللجنة إدارة الصندوق على إيجاد آلية لرصد الشراكات مع القطاع الخاص لضمان أن تستفيد منها المجموعة المستهدفة في الصندوق. وأكدت إدارة الصندوق على أنها تتبع عملية الحرص الواجب النشطة وأنه سيتم إعادة تنشيط استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص بحلول نهاية عام 2019.

46- ونظرا للطبيعة العريضة لهذا المفهوم، فقد أشار عضو من أعضاء اللجنة إلى الحاجة لمزيد من التعريف للشراكات وما الذي يتوجب عليها أن تركز عليه في سياق عمليات الصندوق. وأشار عضو آخر إلى أهمية إرساء الشراكات مع السفارات والوكالات الثنائية الأطراف على المستوى القطري.

البند 8 من جدول الأعمال: مسودة ورقة نهج عن التقييم المؤسسي لمساهمة الصندوق في تنمية سلاسل القيم المناصرة للفقراء

47- لم تستعرض اللجنة هذه الورقة (EC 2018/100/W.P.6) أثناء دورتها بسبب ضيق الوقت. وطلب رئيس اللجنة من الأعضاء تشاطر تعليقاتهم على الوثيقة مع الأمانة العامة بعد الاجتماع كي يدخلها مكتب التقييم المستقل في الوثيقة. وترد أدناه التعليقات المستلمة من الأعضاء بإيجاز:

- النظر في إدراج دراسة مشتركة تجريها الوكالة الفرنسية للتنمية والصندوق حول المحاصيل الغذائية البعلية في أفريقيا الغربية في تحليل الخبرات ذات الصلة بالمنظمات الشريكة الداعمة لتنمية سلاسل القيم الزراعية. ومن بين المنظمات الأخرى التي يمكن أخذها بعين الاعتبار مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ووكالة تنمية الأنديز.

- النظر في مدى المخاطر التي يتسبب بها محدودية توفر المعلومات عن النتائج والأثر الذي تخلفه مشروعات الصندوق لتنمية سلاسل القيمة، نظرا لأنها أولوية حديثة نسبيا بالنسبة للصندوق، وتبعات ذلك على جودة التحليل والاستنتاجات التي ستنبثق عن هذا التقييم المؤسسي.

- إعطاء المزيد من البروز لدور القطاع الخاص في تنمية سلاسل القيم المناصرة للفقراء.

48- أشار أحد الأعضاء إلى أهمية دعم سلاسل القيم الزراعية في عمل الصندوق ورحب بالتقييم المؤسسي لأن من شأنه أن يمكّن اللجنة والمجلس من تقدير أداء الصندوق في الإيفاء بمهمته للحد من الفقر من خلال

هذا النمط من الأنشطة. وسلط عضو آخر الضوء على أن هذا التقييم سيوفر معلومات ثمينة لاستعراض منتصف فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

49- وبالإضافة إلى ذلك، طلب أعضاء اللجنة بأن يتم تشاطر الوثيقة الخاصة بالتقييم الذاتي والتي تعدها إدارة الصندوق مع أعضاء اللجنة.

البند 9 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

50- تشاطر مكتب التقييم المستقل معلومات خاصة بالمؤتمر الدولي عن "حالات انعدام المساواة الريفية: تقييم النهج الرامية إلى التغلب على التفاوتات" (EC 2018/100/INF.1). وينظم هذا المؤتمر مكتب التقييم المستقل بالتعاون مع إدارة الصندوق، وسيعقد يومي 2 و3 مايو/أيار 2018، في مقر الصندوق.

51- والغرض من هذا المؤتمر هو تحري فيما لو كانت الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى استئصال الفقر الريفي تؤدي أيضا إلى تقليص حالات التفاوت في المناطق الريفية، في سياق التزام خطة عام 2030 "بعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب". وسيكون التركيز على الأثر الذي تخلفه نهج الحد من الفقر الريفي في المجالات الأربعة لانعدام المساواة في المناطق الريفية، وهي: الموارد، والصمود، والعلاقات، والحقوق.

52- وعبر ممثل أندونيسيا عن تقديره للمبادرة وأمل بأن يشارك وزير القرى والأقاليم النامية في أندونيسيا في هذا المؤتمر كمتحدث رئيسي. وأشار إلى أن أندونيسيا تتمتع بخبرة معتبرة يمكن أن تتشاطرها بشأن التقدم المحرز والتحديات التي ينطوي عليها التطرق لحالات انعدام المساواة في المناطق الريفية.

53- وفي الختام، طلب رئيس اللجنة من إدارة الصندوق ومكتب التقييم المستقل الخروج بخطة عمل متفق عليها للتطرق للقضايا التي أثارها اللجنة بشأن تقييم أداء برنامج الوساطة المالية الريفية في مملكة ليسوتو وإبلاغ أعضاء اللجنة بأخر المستجدات في أقرب وقت ممكن.

54- واختتم رئيس اللجنة الدورة بشكره جميع المشاركين فيها على مساهماتهم النشطة في مناقشاتها، كما شكر المترجمين الفوريين وجميع موظفي الدعم لإنجاح هذه الدورة.